



البند الثالث من جدول الأعمال

سير أعمال هيئات صنع القرارات:

(ب) مجلس الإدارة

مقدمة

١. كان آخر استعراض رسمي لسير أعمال مجلس الإدارة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣. وقد ألغت الإصلاحات التي أدخلت في ذلك الوقت الاجتماع الذي يدوم عشرة أيام في أيار/ مايو وأنشأت هيكل اللجان الراهن إلى جانب وضع إجراء للنظر في تقارير اللجان دون إبطاء. واستمرت مناقشة استعراض سير أعمال مجلس الإدارة وهيكله ولجانه بصورة غير رسمية لفترة من الزمن ثم أدرج الموضوع رسمياً في جدول أعمال مجلس الإدارة اعتباراً من دورته ٢٨٨ في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣. وتعرض هذه الوثيقة صورة راهنة للقرارات والتفاهات التي خلصت إليها تلك المناقشات كما تستعرض الإجراءات المتخذة من قبيل المتابعة.
٢. ثم أجريت مشاورات بشأن الموضوع في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ٢٠٠٤ مع ممثلي مجموعات الحكومات وأصحاب العمل والعمال. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٤، أخذ المجلس علماً بالممارسات والمقترحات التي وردت في الوثيقة التي تقدم بها المكتب^١، وأيدها وأخذ في اعتباره وجهات النظر التي أعرب عنها واتفق على ضرورة استمرار المشاورات بغية إيجاد أفضل سبيل للتعامل معها. وقدم تقرير شفوي عن التطورات إلى مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤. وطوال هذه العملية كانت الغاية هي ضرورة أن يؤدي أي إصلاح إلى تحقيق وفورات أو ألا يزيد من التكاليف وأن يزيد من حسن استخدام الوقت وغيره من الموارد المخصصة لتنظيم أعمال مجلس الإدارة وذلك على النحو الأمثل.

التأكيد على الإدارة السديدة

٣. لقد جرى التأكيد على الإدارة السديدة على أنها الدور الأساسي والوظيفة الرئيسية لمجلس الإدارة. وهناك توافق عام في الآراء بشأن ضرورة أن يمارس مجلس الإدارة على أتم وجه دوره كأرفع هيئة لصنع القرارات في المنظمة بين دورات مؤتمر العمل الدولي وأن يكون في وضع يمكنه من معالجة الأهداف الاستراتيجية حسبما يكون ملائماً. وعليه أن يرسم معالم السياسة بعد دراستها ملياً وأعدادها جيداً من خلال المناقشات الهادفة. وللاضطلاع بهذا الدور رفيع المستوى في صنع القرارات لا بد من الأخذ بالنهج الثلاثي وتحسين التفاعل بين ممثلي مجموعات الحكومات وأصحاب العمل والعمال. كما جرى التأكيد على دور مجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ معايير العمل الدولية (بما في ذلك الإجراء المتصل بلجنة الحرية النقابية وبالمواد ٢٤ و ٢٦ و ٣٣ من الدستور).

^١ الوثيقة: GB.289/3/2(Rev.)

٤. ويتعزز دور مجلس الإدارة في صنع السياسات من خلال مناقشات محددة في مجال السياسة العامة. وينبغي لهذه المناقشات أن تكون معدة إعداداً جيداً كما ينبغي لها أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات بشأن المزيد من الإجراءات. ودعا اقتراح إلى تخصيص وقت لمناقشات السياسة العامة في برنامج عمل مجلس الإدارة. وقد لقيت الفكرة قبولاً حسناً ولكن أثبتت تساؤلات بشأن كيفية انتقاء الموضوعات. وبدا من المستصوب أن تدور مناقشات السياسة العامة في إطار اللجان والفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة وأن البنود التي تستحق مناقشة وافية في مجلس الإدارة يمكن تحديدها من جانب اللجان أو في إطار الجلسة العامة. وعلى أي حال لا بد من قرار رسمي فيما يتعلق بانتقاء البند وكيفية إعداده. وكان من المتفق عليه أن مناقشات السياسة العامة ليس لها أن تعقد لمجرد النقاش وإنما ينبغي لأي بند في السياسة العامة يقع الاختيار عليه أن يسهم صراحة في دور مجلس الإدارة من حيث سداد الإدارة وصنع القرارات. وحري بهيئات مكاتب مجلس الإدارة ولجانها أن تضع ذلك في الحسبان عندما تقرر إدراج البنود في جداول أعمالها. وأشار إلى أنه في حال الاتفاق على مناقشة سياسة ما في دورة ما فإن الأمر يستدعي إعادة النظر في سائر بنود جدول الأعمال للتأكد من أن مناقشة السياسة لا تفضي إلى تمديد فترة انعقاد الدورة ومن ثم زيادة تكاليفها.

٥. ومجلس الإدارة، بوصفه هيئة صنع القرارات في المنظمة، يحتاج إلى إحلال توازن ملائم بين بنود صنع القرارات وبنود المعلومات بحيث لا يغرق مجلس الإدارة أو لجانه تحت وابل أوراق المعلومات. ولا بد من إيلاء العناية في تحديد نوع وطبيعة المعلومات الضرورية لدعم دور المجلس من حيث سداد الإدارة والإشراف. وهذه القضية مطروحة أمام مجلس الإدارة ولجانه على السواء. كما طرح اقتراح بأن تقتصر المناقشة المستفيضة للبنود المقدمة للإطلاع، على تلك البنود التي تطلبها مجموعة ما أو عدد معين من أعضاء مجلس الإدارة، أو العمل من حيث المبدأ على عقد مثل هذه المناقشة في مرحلة لاحقة إما بعد استنفاد بنود جدول الأعمال التي تشتمل على نقاط يتخذ بشأنها قرار وإما بإدراج البند على جدول أعمال اجتماع لاحق. والعملية الواجب إتباعها بشأن أوراق المعلومات يحددها كل رئيس بالتشاور مع نائب الرئيس على أساس كل حالة في حد ذاتها.

إدارة الوقت

٦. ما زال في الإمكان تحسين إدارة الوقت. ولا بد من استمرار التأكيد على أن تبدأ جميع الجلسات في الوقت المحدد. واتفق على ضرورة أن تبذل الدول الأعضاء كل ما في وسعها، في ظل توجيهات الرئيس، لتجنب تكرار البيانات واختصار بيانات التهنئة وتناول بلاغات النعي بما يليق بها من احترام مع تجنب الإفراط في طولها. ويبدو أن ثمة اتفاق، في حالة ما إذا تحدث ناطق باسم مجموعة من المجموعات نيابة عن عضو من الأعضاء، على أن ذلك العضو لن يأخذ الكلمة ما لم يكن يوده الإدلاء بنقطة جوهرية إضافية.

٧. وينبغي أن يكون معروفاً تسلسل تناول البنود في وقت مسبق قدر الإمكان بالإضافة إلى التشاور مع المجموعات بشأن أي تغييرات جوهرية.

٨. وجدير بالذكر أن اختتام العمل بعد ظهر الخميس أو مساء الخميس بدلاً من يوم الجمعة (وقت الغداء) لا ينطوي على أي وفورات بالنسبة للمكتب إذ لا بد من التعاقد بشأن جميع الخدمات لكامل فترة الاجتماع المقررة. بيد أنه من الممكن، بموافقة هيئة مكتب المجلس وتبعاً لطول جدول الأعمال، التخطيط أحياناً لإنهاء الاجتماع يوم الخميس مع ما قد يترتب على ذلك من وفورات.

تكنولوجيا المعلومات

٩. يسعى المكتب في الوقت الراهن إلى أن يُعتمد في دورة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ نظام لاستخدام المعدات الحاسوبية التي تم شراؤها من أجل نظام التصويت الإلكتروني في مؤتمر العمل الدولي وذلك لتحقيق النفاذ الإلكتروني إلى الوثائق قيد المناقشة بالإضافة إلى توفير النفاذ إلى شبكة الانترنت. والعقبة الرئيسية الوحيدة أمام توسيع رقعة الاستخدام هي استمرارية التوصيل بالتيار الكهربائي إذ أن تشغيل الأجهزة اعتماداً على البطاريات محدود من حيث الزمن.

الوثائق

١٠. من القضايا الرئيسية في هذا الصدد حجم الوثائق والحاجة إلى الإمعان في تخفيضه. ويتعين أن تكون الوثائق واضحة ومقتضية ومركزة وأن تحرر بأسلوب صريح، وأن يتصدر أي وثيقة مطولة موجز لما فيها. كما يتعين إعداد الوثائق وتوزيعها في متسع من الوقت قبل بداية الاجتماعات وذلك لتمكين المشاركين والمجموعات من الاستفادة منها كاملاً. ولعل من الممكن التوقف عن إصدار بعض الوثائق التي لا تتطلب اتخاذ قرار بشأنها والتي لا أهمية لها بالنسبة للوظائف الرئيسية التي يضطلع بها مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى الكفاءة في التوزيع الإلكتروني للوثائق فإنه يعزز من استعداد أعضاء المجلس للدورة.
١١. ولعل من الممكن المفاضلة في عمليات إنتاج الوثائق وتوزيعها والنظر فيها تبعاً لمحتواها، سواء على مستوى اللجان أو في إطار مجلس الإدارة. إذ من الممكن مثلاً تصنيف الوثائق تبعاً لمكانتها (وثائق "يتخذ قرار بشأنها" أو "توجيه سياسة" أو "معلومات") ومن الممكن بعدئذ صياغة قواعد تحكم تقديمها ومناقشتها. وعلى غرار ذلك، يمكن عند وضع جداول الأعمال إيلاء الأولوية إلى مختلف البنود تبعاً لمكانتها، بحيث يخصص معظم الوقت المتوفر للفئتين الأوليين، مما يترك وقتاً محدوداً لإبداء أي تعليقات على جميع وثائق المعلومات.
١٢. لقد وضع نهج جديد لدورة مجلس الإدارة هذه من حيث تجميع محاضر الاجتماع وسجل المقررات في وثيقة واحدة لدواعي الاتساق والكفاءة.
١٣. وينبغي أن تكون محاضر مجلس الإدارة وتقارير اللجان أقرب إلى المحاضر الموجزة منها إلى المحاضر الحرفية، وذلك دون النيل من دقتها أو من قدر المعلومات الواردة فيها. وتبعاً لذلك أعطيت الإرشادات الملائمة إلى مدوني الملاحظات ومحري المحاضر.

اختيار بنود جدول أعمال المؤتمر

١٤. إن أحد المجالات التي حددت لإدخال المزيد من التحسين عليها هو كيفية اختيار مجلس الإدارة بنود جداول أعمال المؤتمرات المقبلة. وتبين أن تناول هذا البند في الجلسة العامة لمجلس الإدارة يميل إلى استهلاك الوقت دون إتاحة الفرصة للنظر فيه كما يجب. واقتراح في هذا الصدد أن تقوم جميع المجموعات بمناقشة تمهيدية بحيث تعرب عن مواقفها مبدئياً لمجلس الإدارة. وقبل احتمال عقد مناقشة ثانية واتخاذ مقررات يمكن لممثلي ومنسقي المجموعات أن يتناقشوا معاً بغية التوصل إلى اتفاق. وهذا يتناول من حيث المبدأ المناقشات التي تدور في دورات آذار/ مارس عندما تتخذ عادة القرارات الفعلية بشأن جدول الأعمال. ويمكن أن يعهد إلى المكتب بالاضطلاع بعملية تيسير هذه المشاورات. وساد الشعور أيضاً بأنه بدلاً من ترحيل جميع البنود غير المختارة تلقائياً إلى السنة التالية فإن بإمكان مجلس الإدارة أن يشير إلى البنود المقترحة التي يرغب في استبعادها والبنود التي ينبغي تقديمها من جديد في المناقشة التالية والبنود التي تحتاج إلى مزيد من التفكير أو البحث وتلك التي ينبغي تقديمها من جديد في مرحلة لاحقة.

دور اللجان وجدول أعمالها

١٥. إن السمة البارزة لهيكل مجلس الإدارة في الوقت الحاضر هي أن اللجان تجتمع قبيل الجلسة العامة. وقد تبين أن هذا الترتيب ملائم وفعال إذ لا بد من التأكيد على أهمية عمل اللجان بوصفها جزءاً لا يتجزأ من دورات مجلس الإدارة. وهذا يستوجب مشاركة عالية المستوى على نحو ملائم في اللجان إذ أن المسائل التي تناقش فيها ترفع إلى الجلسة العامة لاتخاذ قرار بشأنها وليس من المفروض أن تناقش من جديد. فالجلسة العامة لا تناقش عادة مرة أخرى البنود المشمولة في تقارير اللجان. والاستثناء الوحيد هو لجنة الحرية النقابية التي يعرض تقريرها ويناقش في مجلس الإدارة.
١٦. وطرحت فكرة إمكانية إدخال أحداث ومناقشات قد تنير اهتمام كبار المسؤولين السياسيين الوطنيين الذين لا يحضرون سوى الأسبوع الأخير لدورة المجلس. بيد أن مثل هذه الأحداث قد تحيد بمجلس الإدارة عن وظائفه الأساسية ولذلك لم يؤخذ بأي مقترحات في هذا الشأن.

١٧. أما فيما يتعلق باختيار بنود جداول أعمال اللجان فيتعين على هيئات مكاتب اللجان أن تقرر، بالتشاور مع منسقي الحكومات، جدول أعمال الاجتماع التالي قبل أن تغادر جنيف. وتتخذ هذه القرارات عن علم بتوفر وقت الاجتماع وموارد الترجمة. ومن الواضح أن الأمر يحتاج إلى بعض المرونة للتمكن من الاستجابة الملائمة لقضايا هامة لم تكن مرتقبة. وعندما يحتاج الأمر إلى إدخال تغييرات في وقت متأخر فإنها تدخل بالتشاور مع أعضاء هيئة مكتب اللجنة المعنية ومع مجلس الإدارة بالذات. وعند النظر في بنود جدول الأعمال قد يتمكن أعضاء هيئة المكتب من تحديد المواضيع التي يمكن أن تناقش مرة واحدة بدلاً من مرتين في كل سنة. ومن شأن التخطيط الأفضل وترتيب الأولويات والإعداد الجيد في تنظيم جداول أعمال اللجان أن تفيد في تجنب تكرار المناقشات.

١٨. وأفيد أن بإمكان اللجان أن تخطط أعمالها على نحو أكثر فعالية لو يعقد اجتماع لهيئات مكاتب جميع اللجان في مستهل أسبوع اللجان مما يزيد من معرفة البنود قيد المناقشة ويعزز التنسيق ويتجنب التداخل. ومهما كانت مزايا هذا الاقتراح نظرياً فإن له تداعيات عملية ومالية هامة بما فيها اشتراط حضور هيئات مكاتب اللجان اعتباراً من بداية أسبوع اللجان.

هيكل اللجان

١٩. يتعين على هيكل اللجان أن يتوافق مع الوظيفة المركزية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالإدارة السديدة لأنشطة المكتب الرئيسية والإشراف عليها. وقد تأكدت ضرورة أن يشمل مجلس الإدارة على نحو كافٍ جميع الأهداف الاستراتيجية. وتعني ممارسة الإشراف الفعال أن يتمكن مجلس الإدارة في جلسته العامة وأن تتمكن لجانها من مناقشة القضايا المتصلة بالأهداف الاستراتيجية جميعها. وطرحنا تساؤلات بشأن مدى تمكين هيكل اللجان الحالي من مناقشة القضايا المتصلة بالهدفين الاستراتيجيين للحماية الاجتماعية وللحوار الاجتماعي. ويبدو أن الحل يكمن في توسيع ولاية اللجنة الحالية المعنية بالاجتماعات القطاعية والتقنية لتشمل قضايا أخرى تتصل بالحوار الاجتماعي. ولسوف تقدم مقترحات بشأن توسيع اختصاصات هذه اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ عندما ينشئ مجلس الإدارة الجديد لجانها.

٢٠. أما بالنسبة للحماية الاجتماعية فقد نظر في بديلين: إما ترتيب اجتماعات لجنة العمالة والحماية الاجتماعية في وقت مبكر بما فيه الكفاية على أساس جدول أعمال منفصلين أحدهما للعمالة والثاني للحماية الاجتماعية، واتخاذ قرار بشأن توقيت الدورة التي تشمل كل منهما، أو إنشاء لجنتين منفصلتين - تتناول إحداها العمالة وتتناول الثانية الحماية الاجتماعية. ولسوف يترتب على هذا البديل الأخير تكاليف وتبعات أخرى بالنسبة لمجلس الإدارة. كما قد يؤثر على كيفية تمكن كل من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء المجموعات من تغطية مناقشات اللجان على نحو فعال. وقد وضعت لجنة العمالة والحماية الاجتماعية ترتيبات في كل من دورة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ والدورة الحالية لتغطية العمالة في جلستين والحماية الاجتماعية في جلسة ثالثة منفصلة.

٢١. وسوف يتلقى مجلس الإدارة في هذه الدورة الجارية توصية من اللجنة الفرعية المعنية بالمنشآت متعددة الجنسية فيما يتعلق بهيكل عضويتها. فإذا قبلت التوصية فإن هذا الهيكل الجديد سيعمل به في مجلس الإدارة الجديد اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠٠٥، على افتراض إمكانية تنظيم اجتماعاته بحيث لا تزداد التكلفة الإجمالية.

٢٢. كما اتفق أيضاً على ضرورة عدم عقد اجتماعات أخرى للجان في موازاة أي جزء من اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية والإدارة. ولكي تتمكن اللجان الأخرى من الاضطلاع بعملها لا بد لها من أن تجتمع، إلى حد ما على الأقل، في أن واحد ولكن ينبغي بذل الجهود لضمان أن يتيح ترتيب جداول أعمال اللجان إمكانية مشاركة فرادى أعضاء مجلس الإدارة والوفود صغيرة العدد مشاركة تامة في مداوات اللجان الرئيسية.

٢٣. وهناك بعض المناقشات الجارية داخل لجنة التعاون التقني بشأن عمل تلك اللجنة. وكانت القضايا المتصلة بالبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال هي أيضاً موضوع عدد من التعليقات والمقترحات والقرارات في إطار تقييم مجلس الإدارة لذلك البرنامج. ولسوف تناقش لجنة التعاون التقني تقرير اللجنة التوجيهية لهذا البرنامج في آذار/مارس فقط من كل سنة بدلاً من مناقشته مرتين سنوياً. وفي الوقت الحاضر تجتمع اللجنة التوجيهية، وهي ثلاثية ومؤلفة في الجانب الحكومي من البلدان المانحة والمتلقية، في تشرين الثاني/نوفمبر. ولا يشكل هذا الاجتماع رسمياً جزءاً من دورة مجلس الإدارة. وكان يقدم فيما مضى تقرير شفوي إلى لجنة

التعاون التقني في دورة تشريين الثاني/ نوفمبر وتقرير مكتوب إلى اللجنة ذاتها في آذار/ مارس. وقد انقطع تقديم التقرير الشفوي اعتباراً من تشريين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤.

تجميع قواعد مجلس الإدارة

٢٤. طلب مجلس الإدارة أيضاً إلى المكتب التقدم بمقترحات من أجل إعداد نص يشتمل على مجموع القواعد والممارسات المتصلة بعضوية مجلس الإدارة وهياكله وإجراءاته. وفي الوقت الحاضر ليس من نص واحد يحتوي على هذه المعلومات. فبعضها ممارسات أو أعراف طويلة العهد ولا ترد تحديداً في أي نص قانوني (كالتوزيع الإقليمي للمقاعد في المجموعة الحكومية، ومدى إمكانية مناقشة تقارير اللجان في مجلس الإدارة، ودور هيئة مكتب مجلس الإدارة، وما إلى ذلك)، ولكنها موزعة على عدد من الوثائق أو القرارات الصادرة إما عن المؤتمر وإما عن مجلس الإدارة. ويرد بعضها الآخر في النظام الداخلي لمجلس الإدارة أو في مجموعات قواعد محددة (مثل القواعد التي يخضع لها تقديم الشكاوى بموجب المادة ٢٤ من دستور المنظمة أو القواعد الإجرائية للجنة الحرية النقابية). يضاف إلى ذلك أن بعض النصوص القانونية ليست شاملة وأن الإجراءات تحدد في بعض الحالات على سبيل القياس (مثل الإجراء المتصل بلجان مجلس الإدارة باعتبار أن لا وجود لحكم صريح إلا فيما يتعلق بلجنة البرنامج والميزانية والإدارة). وفضل مجلس الإدارة الخيار الذي يقضي بجمع هذه المعلومات في نص واحد بدلاً من أن يقنن الممارسات الراسخة في النظام الداخلي لمجلس الإدارة. وتضطلع بهذا العمل في الوقت الراهن لجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية.

زيادة التفاعل بين المجموعات

٢٥. رحب الشركاء الاجتماعيون بالرغبة التي أعربت عنها المجموعة الحكومية بأن تكون أكثر فعالية كمجموعة. وأعربت المجموعة الحكومية، بما في ذلك المجموعات الإقليمية، عن رغبتها في المشاركة على نحو أكثر فعالية في أعمال مجلس الإدارة وذلك في العملية التحضيرية وعملية صنع القرارات على حد سواء. وقررت المجموعة الحكومية مؤخراً عقد اجتماع يسبق عمل اللجان، أي يوم الاثنين من الأسبوع الذي تبدأ فيه لجان مجلس الإدارة عملها، فضلاً عن اجتماعها المعتاد في الأسبوع التالي. ويجري تعزيز الاتصالات بين المجموعة الحكومية ومجموعتي أصحاب العمل والعمال من خلال اجتماعات تضم ممثلين عن المجموعات غير الحكومية وهيئة مكتب المجموعة الحكومية والمنسقين الإقليميين.

٢٦. قد يرغب مجلس الإدارة في أن يحيط علماً بهذه التحسينات في سير أعمال مجلس الإدارة وأن يوعز إلى المدير العام بمواصلة تنفيذها، أخذاً في الحسبان ما قد يطرح من وجهات نظر أخرى.

جنيف، ٧ شباط / فبراير ٢٠٠٥.

نقطة يتخذ قرار بشأنها: الفقرة ٢٦.